بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

الأمر الرابع: أن سيدنا الخوئي قدس سره [كما في المحاضرات طبعة الموسوعة ج٤٤ – ج٢ ص٣٠٧ والطبعة المستقلة ج٣ ص٢١] قد أشكل على شيخه المحقق الإصفهاني قدس سره بأنه لا واسطة بين عدم ملاكٍ للطولية وبين الوحدة في الرتبة، حيث إن المحقق الإصفهاني قدس سره يرى أن الطولية في الرتبة ليست جزافا بل تحتاج إلى ملاك، والمعية في الرتبة ليست جزافا بل تحتاج إلى ملاك، وحيث إن كلا منهما – أي: الطولية والمعية – مما يحتاج إلى الملاك، فعدم الطولية بين عدم الضد وضده لا يعني المعية بينهما، لأن عدم الملاك الذي يقتضي الطولية لا يثبت الملاك للمعية، وبالتالي فإثبات أيٍّ منهما لا يكفي فيه انتفاء الآخر، بل لابد من برهانٍ عليه، وهنا أفاد السيد الخوئي قدس سره أن انتفاء الطولية يعني ثبوت الوحدة في الرتبة، إذ لا واسطة بين الأمرين، فإن كل شيءٍ إذا قيس لآخر فإما أن يكون بينهما ملاك يقتضي الطولية في الرتبة أو لا، وليس عندنا شق ثالث، فإن كان بينهما ملاك يفيد الطولية في الرتبة كالعلية أو التقدم بالطبع فهو، وإلا فبينهما وحدة في الرتبة، ولا يتصور شق ثالث كما أفاد المحقق أعلى الله مقامه.

ولكن ما أفيد في كلمات سيدنا قدس سره محل تأمل ظاهر، فإنه إن كان مقصوده أن انتفاء ملاك الطولية الرتبية يعني الوحدة في الرتبة بالمعنى السلبي فهو صحيح، لكنه أجنبي عن مدعى المحقق الإصفهاني قده، وإن كان مقصوده أن عدم الملاك المقتضي للطولية مساوق للمعية في الرتبة فهو غير تام، والسر في ذلك: أن المقصود بالمعية في الرتبة – كما سبق بيانه – الاشتراك في الرتبة إما بلحاظ المؤثر وإما بلحاظ الأثر، فالأول كاستناد شيئين لمنشأ واحد، إما من باب استناد المعلولين في الوجود لعلة واحدة كاستناد الضوء والحرارة لوجود النار في آن واحد فهذا يقتضي أن بين المعلولين معية في الرتبة، لأن استنادهما لعلة واحدة ذات رتبة معينة يعني اكتسابهما المعية في الرتبة من رتبة العلة، وإما استناد المتضايفين لمنشأ انتزاعي واحد كاستناد الأبوة والبنوة اللذين هما من الأمور الانتزاعية لمنشأ انتزاعي واحد وهو ولادة الولد، والثاني كاشتراك أجزاء العلة عند تماميتها ووجوب عليتها في استلزام وجوب

وجود المعلول، فإنها وإن كانت في أنفسها متفاوتة الرتبة- (حيث إن رتبة الشرط متأخرة عن رتبة المقتضي) – لكنها بلحاظ مرتبة تمامية العلة المساوق لوجوب المعلول تتصف بالمعية في الرتبة.

وأما الطولية بين الشيئين بحسب الرتبة فملاكها الاستلزام في الوجود والتحقق، ولهذا الاستلزام مصداقان:

أحدهما: الاستلزام من طرف المتقدم وهو العلية الجامعة بين العلل الأربع: ١- ما منه الوجود – العلة الفاعلية – ٢- ما لأجله الوجود- العلة الغائية – ٣- ٤- علل القوام وهما المادة والصورة اللذان يتشكل منهما قوام الموجود.

وثانيهما: الاستلزام من طرف المتأخر وهو التقدم بالطبع حيث يستدعي المتأخر وجود المتقدم ولا عكس كاستدعاء الكثير للواحد دون العكس.

والنتيجة: أنه إذا قيس شيء لشيء فإما أن يكون أحدهما علة للآخر فتقع بينهما الطولية في العلية، أو يكون أحدهما متقدما بالطبع على الآخر فتقع بينهما الطولية بالطبع، وقد ينتفي كلاهما، وتكون نسبة الشيء للشيء على نحو اللابشرط، وهو مما لا مانع منه عقلاً، فنسبة زيد لعمرو لا بشرط، فليس بينهما طولية بالرتبة ولا معية في الرتبة، أو نسبة أحد المتخالفين للآخر كالسواد والحلاوة فإنهما قد يجتمعان زمانا، لكنهما من حيث الرتبة على نحو اللابشرط، أي: لا يوجد بينهما سبب يقتضي الطولية ولا سبب يقتضي المعية، فانتفاء كلا الأمرين لعدم وجود سبب لهما يعني أن أحد الشيئين بالنسبة للآخر على نحو اللابشرط، وهذا أمر معقول.

هذا تمام الكلام في الدليل الأول الذي صيغ لنفي مقدمية عدم الضد لوجود ضده بنكتة إثبات الوحدة في الرتبة بينهما.

الدليل الثاني: لنفي مقدمية عدم الضد لوجود ضده ما ذكر [في مباحث الأصول ج٣ ص٣٨] تقريرا لكلمات السيد الشهيد قده تحليلا من السيد الشهيد لكلمات المحقق الإصفهاني قده.

وبيانه : أنه لو قيل بأن عدم الضد مقدمة لوجود ضده للزم التهافت في الرتبة، وهو محال.

وبيان ذلك بذكر مقدمتين:

المقدمة الأولى: لا إشكال في أن النقيضين في رتبة واحدة كالسواد وعدمه، فإذا كان السواد في رتبة عدم السواد، والمفروض – (بناءً على القول بالمقدمية وأن عدم الضد مقدمة لوجود ضده) – أن عدم

السواد مقدمة لوجود البياض، فهذا يعني أن السواد في رتبة عدم السواد، وعدم السواد متقدم على البياض بالطبع لأنه مقدمة له، فالسواد متقدم على البياض، لأن ما مع المتقدم متقدم.

المقدمة الثانية: أن البياض يساوي عدم البياض، لأن النقيضين في رتبة واحدة، وعدم البياض متقدم رتبةً على السواد – بناء على دعوى المقدمية– فالنتيجة أن البياض متقدم رتبةً على السواد.

ومجموع المقدمتين يعني أن كل منهما متقدم رتبة على الآخر، فالسواد متقدم على البياض، والبياض متقدم على السواد، وهو غير معقول، لاستحالة أن يكون الشيء الواحد بالنسبة إلى الشيء الآخر متقدما ومتأخرا عنه بالرتبة، وحيث إن اللازم باطل وهو التهافت في الرتبة، فالملزوم مثله وهو المقدمية.

وهذا الدليل يعتمد على مقدمتين سبق النقاش فيهما، فقد سبق منع الأولى وهي أن النقيضين في رتبة واحدة، كما سبق منع إطلاق الثانية وهي أن ما مع المتقدم متقدم، فالاستدلال على عدم المقدمية بهذا الدليل باطل. هذا تمام الكلام في التفسير الذي طرحه المحقق الإصفهاني طاب ثراه لعبارة الكفاية وهو : أن مراد الكفاية محتمل لوجهين ولكل وجه دليلان والجميع محل مناقشة ومنع.

والصحيح أن ما ذكره قدس سره لا يلتقي مع عبارة الكفاية أبداً ما سوى الدليل الأول للوجه الأول. فلو خلينا وعبارة الكفاية ولم ننظر إلى تقريرٍ أو شرح آخر فغاية ما يستفاد من عبارة الكفاية أن صاحب الكفاية أراد أن يبطل مقدمية عدم الضد لوجود ضده بوجهين:

الوجه الأول: أن غاية ما يقتضيه التضاد هو امتناع الاجتماع في موضوع واحد في زمان واحد، ولا يقتضي مقدمية عدم أحدهما لوجود الآخر، مما يعني نفي المقدمية لعدم المقتضي لها.

الوجه الثاني: أن بين عدم الضد والضد – أي: بين عدم السواد والبياض – كمال الملاءمة، والشاهد على كمال الملاءمة أن بينهما تلازما في التحقق، فلا يوجد ضد إلا ومعه عدم الضد الآخر، وبما أن بينهما كمال الملاءمة، فهذا يعني أنهما في مرتبة واحدة، لا بالمعنى الإيجابي لوحدة المرتبة، أي: لا بمعنى المعية في الرتبة الذي يحتاج إلى ملاك، بل بالمعنى السلبي، وهو أن لا مقتضي لتقدم أحدهما على الآخر.

هذا هو المستفاد من عبارته، وإن كان المضمون محل إشكال، وأما التفسير الذي أفيد في كلمات المحقق أعلى الله مقامه فلا ينسجم مع العبارة.

التفسير الثاني: ما ذكره سيدنا الخوئي قدس سره في تفسيره لعبارة الكفاية [ج ٤٤ – من الموسوعة ج٢ ص ٣٠٣] [ج٣ الطبعة المستقلة ص ١٨– ١٩]،، ومحصله: أن التضاد يعني امتناع الاجتماع، وامتناع الاجتماع لا ينحصر في عالم الوجود، بل يمتد لعالم الرتب العقلية، فكما يمتنع اجتماع الضدين في عالم الوجود فكذلك يمتنع اجتماع الضدين في عالم الرتب العقلية.

أما في عالم الوجود فالأمر واضح، فإن التضاد يعني كمال المنافرة بين الوجودين، وكمال المنافرة يمنع أن يسعهما موضوع واحد في زمان واحد، فمتى تلبس الجسم بأحد الضدين تحقق معه قهراً عدم الضد الآخر، أي: متى تلبس بالسواد تحقق معه عدم البياض قهرا، وإلا لزم ارتفاع النقيضين لأنه إذا انتفى البياض وانتفى معه عدم البياض يلزم ارتفاع النقيضين، فبما أن ارتفاع النقيضين محال فمتى صدق أحد الضدين صدق معه عدم الضد الآخر.

وأما في عالم الرتب، فيقال: متى تحقق الضد في رتبة كما لو تحقق السواد في رتبة عقلية معينة فإما أن يتحقق معه البياض في تلك الرتبة فلازمه اجتماع الضدين في رتبة واحدة وهو محال، وإما أن يرتفع البياض وعدمه في تلك الرتبة، فيلزم ارتفاع النقيضين، وهو محال حتى في عالم الرتب، فإذا كان اجتماع الضدين محالا وارتفاعهما محال فتعين أنه إذا تحقق الضد في رتبة تحقق معه في تلك الرتبة عدم الضد الآخر، وهذا يعني أن عدم الضد والضد في رتبة واحدة، وإذا كانا كذلك فكيف يكون عدم أحدهما مقدمة لوجود الآخر؟

والحمد لله رب العالمين